ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2024 المجلد: الثامن العدد: الأول ص.ص: 534- 547

المحاولات الدولية لإصلاح مجلس الأمن الدولي

International attempts to reform the UN Security Council

al-Muḥāwalāt al-Dawlīyah li-iṣlāḥ Majlis al-amn al-dawlī

ط- د بركات رياض *
جامعة تيسمسيلت- الجزائر-
ryadbarkat25@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 25-08- 2023 تاريخ قبول المقال: 24- 02- 2024 تاريخ نشر المقال: 10- 03- 2024

الملخص:

يهدف هذه المقال إلى تسليط الضوء حول موضوع إصلاح مجلس الأمن الدولي الذي أصبح يمثل القضية الأكثر أهمية وإلحاحا في إطار إصلاح هيئة الأمم المتحدة، كونه يحتاج إلى تضافر جميع الجهود الدولية لتحقيق التوافق، خاصة من جانب الدول الكبرى التي من المفترض أن تقدم تنازلات جوهرية عن مكتسباتها، وهو أمر صعب المنال خاصة في ضوء إستمرار الخلافات والنزاعات فيما بينها.

في نفس السياق، سيتم التركيز على المحاولات الدولية والمقترحات المتعلقة بإصلاح وتطوير مجلس الأمن الدولي، سواء تلك المقدمة عن الأمناء العامين في الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء في الهيئة أو الباحثين والأكاديميين.

الكلمات المفتاحية: مجلس الأمن الدولي، هيئة الأمم المتحدة، الجهود الدولية، الدول الكبرى ،الأمناء العامين في الأمم المتحدة.

Abstract:

This article aims to shed light on the issue of reforming the UN Security Council, which has become the most important and urgent issue within the framework of the reform of the United Nations, as it requires concerted international efforts to achieve consensus, especially on the part of the major powers that are supposed to make substantial concessions on their gains. , which is difficult to achieve, especially in light of the continuing differences and conflicts between them.

* المؤلف المرسل

In the same context, the focus will be on international attempts and proposals related to the reform and development of the Security Council, whether those submitted by the Secretary-Generals of the United Nations, the member states of the body, or researchers and academics.

Keywords: The UN Security Council, the United Nations, international efforts, the major powers, the secretaries-general of the United Nations.

المقدمة:

بناءا على المادة **23** من الميثاق الأممي، التي تنص على أن مجلس الأمن الدولي يتكون من خمسة عشر (**15**) عضوا من بينهم خمسة **(05)** أعضاء دائمين يمتلكون حق النقض، وهم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا وبريطانيا، والجدير بالذكر أنه قبل إقرار اللائحة رقم 1991 الصادرة في 17 ديسمبر 1963 كان المجلس يتألف من 11 عضوا فقط، وقد دخل هذا التعديل حيز النفاذ في سنة 1965، فمجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز الرئيس لمنظمة الأمم المتحدة، فهو طبقا للميثاق المفوض للعمل نيابة عن أعضائها وفقا للمادة 24/أ من الميثاق، وهذا إبتغاء تحقيق السرعة والفعالية التي تمكنه من حفظ السلم والأمن الدوليين طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تعد الهدف الرئيسي الذي تسعى منظمة الأمم المتحدة لتحقيقه منذ إنشائها في 24 أكتوبر 1945 في مؤتمر سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية.

فالمهمة التي أوكلت إلى مجلس الأمن الدولي المتمثلة في العمل على حفظ السلم والأمن الدوليين صارت اليوم من المواضيع الهامة في القانون الدولي المعاصر، وأصبح يشوبها الكثير من الغموض، نظرا للتوسع الكبير الذي عرفه مفهوم حفظ السلم والأمن الدوليين، مما ألزم هيئة الأمم المتحدة على ضرورة التكيف مع المفاهيم الجديدة التي أصبحت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، والتي باتت تتجاوز قدرات منظمة الأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق.

ونظرا لكون أن أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل عصبة الأمم في السابق، تعود أساسا لكون أن ميثاقها لم يكن ينص على أي تعديل أو تنقيح لأحكامه رغم تغير الظروف والمستجدات الدولية، فإنه كان لزاما على واضعي الميثاق عدم الوقوع في نفس الخطأ، لهذا جاءت المادتين 108 و109 والمكونة للفصل 18 من الميثاق لتقر مسألة تعديل الميثاق[1]، فالمادة الأولى تتحدث عن التعديلات التي تدخل على الميثاق إذا صدرت بموافقة ثلثي (3/2) أعضاء الجمعية العامة وصدق عليها ثلثا أعضاء

[1] غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، دراسة تاريخية تحليلية تقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته" مع التركيز على عصبة الأمم و منظمة الأمم المتحدة "،1994، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص98.

الجمعية العامة من بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين، بينما تعلن المادة الثانية مبدأ المراجعة العامة أو إعادة النظر، الذي تحدده الجميعة العامة بموافقة بأغلبية ثلثي أعضائها وبموافقة تسعة (9) أعضاء من مجلس الأمن وهذا دون اعتراض أي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، الشيء الذي طرح العديد من التساؤلات حول كيفية تجاوز أحكام هاته المادتين من ميثاق الأمم المتحدة لتعزيز مستويات الأداء الوظيفي لمجلس الأمن الدولي، خاصة المتعلقة منها بحفظ السلم والأمن الدوليين.

وتكمن أهمية هذا الموضوع، في إبراز ضرورات إصلاح مجلس الأمن الدولي من خلال مجموعة من سلوكيات دولية قائمة على إزدواجية التعامل مع القضايا المطروحة، زيادة على ذلك محاولة فهم أهم المحاولات والمقترحات ومشاريع الإصلاح التي قدمت لإصلاح هذا الجهاز الأممي الرئيسي في مجال حفظ السلم ولأمن الدوليين، فضلا عن معرفة أهم المعوقات التي حالت دون تحقيق الإصلاح المنشود.

من خلال ما سبق، تتبلور الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي: فيما تتمثل أغلب المحاولات الدولية والمقترحات ومشاريع إصلاح مجلس الأمن الدولي؟ وعلى ماذا ركزت محاولات ومشاريع الإصلاح؟.

هذه الإشكالية الرئيسية تتدرج تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

1- ما المقصود بمجلس الأمن الدولي طبقا لمواد الميثاق، وما هي صلاحياته؟.

2- ماهي المقترحات التي قدمت من الأمناء العامين لهيئة الأمم المتحدة؟ وكيف كان مصيرها ؟

3- ماهي المحاولات والجهود الدولية المقدمة سواء من طرف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الباحثين والأكاديميين لإصلاح مجلس الأمن الدولي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وتساؤلاتها الفرعية، ومن أجل إعطاء هذه الدراسة الصبغة العلمية الأكاديمية، تم الإعتماد على عدة مناهج علمية، بدءا بالمنهج التاريخي بحكم أن موضوع إصلاح مجلس الأمن له جذور تاريخية، والمنهج الوصفي لدراسة التطورات التي حصلت على عمل المجلس في ميدان حفظ السلم والأمن الدوليين، ثم المنهج القانوني التحليلي وهذا لتحليل النصوص الواردة في الميثاق والتي تحكم عمل المجلس وسلطاته وتنظيمة.

وللإجابة على هذه الخطة، تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى المقترحات المقدمة من قبل الأمناء العامين لهيئة الأمم المتحدة لإصلاح هيئة الأمم المتحدة عموما ومجلس الأمن خصوصا باعتباره الجهاز الرئيسي في هذه المنظمة، أما في المبحث الثاني فتم التطرق إلى محاولات إصلاح مجلس الأمن الدولي سواء المقدمة من قبل بعض الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة من خلال مبادرات فردية أو جماعية وتبيان مصيرها، أو المحاولات المقدمة من قبل بعض الباحثين والأكاديميين .

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2024 المجلد: الثامن العدد: الأول ص.ص: 534- 547

المبحث الأول: مقترحات إصلاح مجلس الأمن المقدمة من قبل الأمناء العامين في الأمم المتحدة.

قدمت عدة مشاريع لإصلاح مجلس الأمن الدولي من قبل الأمناء العامين للأمم المتحدة، والتي نذكر منها:

المطلب الأول: المقترحات المقدمة من قبل الأمين العام السابق بطرس غالي.

دعا الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة **بطرس غالي** الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تقديم إقتراحاتها الخاصة بمراجعة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وإستنادا لذلك أعلنت كل من ألمانيا واليابان عن طموحهما في أن تصبحا عضوين دائمين في المجلس، وعبر **بطرس غالي** آنذاك عن موقفه بتأكيده أهمية إنظمام هاتين الدولتين خاصة بعد أن أصبحتا تمثلان قطبين إقتصاديين هامين في العالم، كما أن إنظمام الدولتين سوف يسمح للمجلس بالتكيف مع الوقائع الجديدة على الساحة الدولية.

وعموما يمكن حصر إقتراحات الأمين الأممي السابق **بطرس غالي** التي وردت في تقرير تحت عنوان" **خطة السلام**"، بناءا على طلب من مجلس الأمن في سنة **1992** في الأطر الأربعة التالية[2]:

أولا: الأطر الأربعة المقدمة من قبل الأمين العام السابق بطرس غالي:

1- الدبلوماسية الوقائية: ويقصد بها الإجراءات والترتيبات التي يجب إتحادها لمنع نشوب النازعات الدولية أصلا أو إيقاف تصاعدها من خلال العمل على حصرها في أطرافها الأصلية.

2- صنع السلام: ويقصد به التوفيق بين أطراف النزاع بالطرق السلمية، كما ينص على ذلك الفصل السادس من الميثاق.

3- حفظ السلام: ويقصد به عمليات الأمم المتحدة التي تعني نشر عسكريين أو شرطة أو مدنيين تابعين للهيئة الدولية بهدف حفظ السلام والحيلولة دون تجدد النزاع .

4- بناء السلام: ويقصد به إتخاذ الإجراءات التي من شأنها تثبيت التسوية وضمان عدم الإرتداد والنكوص عنها، وهي كذلك العمل التعاوني من أجل معالجة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية منها لتكرار الصراع.[3]

---

[2] صابرين عبد الرحمان القريناوي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي الجديد، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في الدراسات الدولية ،جامعة بيرزيت فلسطين،2008، ص 79.

[3] نافعة وعبد العال ،التنظيم الدولي ، القاهرة مكتبة دار الشروق الدولية،2002، ص492 .

ثانيا: الآليات التنظيمية المقدمة من قبل الأمين العام السابق بطرس غالي:

قدم الأمين الأممي السابق **بطرس غالي** اقتراحات لإصلاح مجلس الأمن، يتعلق بعضها بآليات تنظيمية حيث إقترح إنشاء مراكز إقليمية فرعية لدراسة المشكلات التي تهدد إقليم ما، بالإضافة إلى إستخدام وسائل الدبلوماسية الوقائية والاعتماد على إجتماعات مجلس الأمن خارج المقر لإضفاء أجواء أكثر راحة وسلمية، إلى جانب إقتراح خاص بإنشاء وحدات فرض السلام التي ستكون مسلحة بصورة أفضل من القوات المستخدمة لحفظ السلام.

ففي 10 ديسمبر 1993 شكلت مجموعة عمل خاصة بالجمعية العامة للأمم المتحدة، لمعالجة توسيع مجلس الأمن، فاقترحت المجموعة عضوية جديدة شبه دائمة تمنح لبعض الدول ذات الوزن الإقليمية كالهند، نيجيريا ومصر، ولكنه تم انتقاد فكرة إدخال أعضاء دائمين أو شبه دائمين[4].

المطلب الثاني: المقترحات المقدمة من قبل الأمين العام السابق كوفي عنان:

كان الأمين العام الأمين السابق **كوفي عنان** مع فكرة إصلاح المنظمة العالمية، وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي.

أولا: تشكيل لجنة الحكماء المكونة من 16 شخصية دولية:

قام الأمين العام الأمين السابق **كوفي عنان** بتشكيل لجنة الحكماء المتكونة من ستة عشر **(16)** شخصية ترأسها رئيس الوزراء التايلندي السابق" **أراند باني راكون**"، وكان من بين أعضائها الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية **عمرو موسى**، واقترحت اللجنة في تقريرها الصادر في سنة **2004**، بخصوص التمثيل والعضوية في مجلس الأمن الدولي إقتراحين وهما:

1- إضافة **ثمانية (08)** أعضاء شبه دائمين منتخبين لمدة **أربعة (04)** سنوات قابلة للتجديد، إضافة إلى عضو(01) واحد غير دائم.

2- إضافة **ستة (06)** أعضاء دائمين جدد ليس لهم حق النقض، إضافة إلى **ثلاثة (03)** أعضاء غير دائمين.

وأعرب الأمين العام الأممي السابق **كوفي عنان** عن أمله في تطبيق إحدى الصيغتين اللتين تضمنهما تقرير لجنة الحكماء، إلا أن ذلك لم يتم حتى اليوم بسبب العقبات التي تقف في طريق الإصلاح وأكبرها عدم رغبة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في إصلاح حقيقي[5].

[4] سفيان لطيف علي، التعسف في إستعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية،2012،ص 56.

ثانيا: مقترحات الأمين العام في تقريره المعنون " في جو من الحرية أوسع":

ذكر الأمين العام السابق **كوفي عنان** من خلال تقريره المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان" **في جو من الحرية أوسع: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع**" لسنة **2005**، بأن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكتمل دون إصلاح مجلس الأمن، فالمجلس يجب أن يمثل على نطاق واسع القوة في العالم، وذكر أيضا بأنه يؤيد الموقف الوارد في تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير(A/59/565) المتعلق بإصلاح مجلس الأمن[6]:

1- ينبغي تنفيذا للمادة **23** من ميثاق الأمم المتحدة، أن يترتب على هذا الإصلاح أن يشارك في إتخاذ القرار من يقدمون أكبر المساهمات في الأمم المتحدة ماديا وعسكريا ودبلوماسيا، وخصوصا من حيث المساهمات في الميزانيات المقررة للأمم المتحدة.

2- أن يؤدي إلى مشاركة البلدان الأكثر تمثيلا للقاعدة الأوسع من الأعضاء وخاصة في العالم النامي في إتخاذ القرار.

3- ألا يؤدي الإخلال بفاعلية مجلس الأمن الدولي.

4- أن يزيد من الطابع الديمقراطي للمجلس وأن يجعله أكثر خضوعا للمساءلة.

وقدم الأمين العام الأممي السابق في الفقرة (**170**) من تقريره مقترحين نموذجين لإصلاح مجلس الأمن، وطلب من كافة الدول مساندة مبادئ الإصلاح والنظر في النموذجين كخيارين يلي:

- **المقترح الأول**: يقضي بإنشاء ستة (06) مقاعد جديدة ليس لها حق النقض، وثلاثة (13) مقعد غير دائم جديد لمدة سنتين (02) غير قابلة للتجديد، مع تقسيم تلك المناطق الإقليمية الرئيسية كما يلي: (إفريقيا أربعة مقاعد، الأمريكيتين أربعة مقاعد، آسيا ثلاثة مقاعد، أوروبا مقعدين).

- **المقترح الثاني**: يقضي بعدم إنشاء أي مقاعد دائمة جديدة ولكن بإنشاء فئة جديدة من ثمانية (08) مقاعد لمدة أربعة (04) سنوات قابلة للتجديد، وإحدى عشر (11) مقعد غير دائم جديد لمدة سنتين(02) غير قابلة للتجديد، مع تقسيم تلك المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسية كما يلي:

[5] كاوة جوهر درويش، نظام التصويت في مجلس الأمن وأثره في حقوق الإنسان، منشورات زين الحقوقية ، بيروت لبنان، 2016، ص 230.

[6] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (في جو من الحرية أوسع:صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع)،الوثيقة A/59/2005، أطلع عليه يوم : 2021/02/18 ،متاح على الموقع الرسمي للأمم المتحدة :www.un.org

أ – ثمانية (08) مقاعد الجديدة لمدة أربعة (04) سنوات (إفريقيا مقعدين، آسيا مقعدين، أوروبا مقعدين، الأمريكيتين مقعدين).

ب – إحدى عشر(11) مقعد لمدة سنتين (إفريقيا أربعة مقاعد، آسيا ثلاثة مقاعد، الأمريكيتين ثلاثة مقاعد أوروبا مقعد واحد).

المبحث الثاني: محاولات إصلاح مجلس الأمن الدولي المقدمة من قبل بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبعض الباحثين والأكاديميين .

تنوعت و إختلفت المحاولات التي قدمت من أجل إصلاح و تطوير مجلس الأمن الدولي إلى درجة صار من الصعب حصرها أو تصنيفها بدقة، لكن تركزت أغلبها في محاولات إصلاح تقدمت بها بعض الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بالإضافة إلى بعض الباحثين والأكاديميين المهتمين بشؤون القانون الدولي .

المطلب الأول: محاولات إصلاح مجلس الأمن المقدمة من قبل بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إتفقت أغلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ضرورة و حاجة هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي خصوصا إلى الإصلاح، إلا أن الإختلاف كان حول نوع الإصلاح وشكله والغرض منه[7]، وقد تعددت المقترحات المتعلقة بإصلاح وتطوير مجلس الأمن الدولي إلى درجة يصعب حصرها أو تصنيفها بدقة، والتي نذكر منها:

أولا:الإقتراحات المقدمة من قبل الفريق العامل المكلف بإصلاح مجلس الأمن الدولي.

تبنت الجمعية العامة المبادرة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن في دورتها الرابعة والثلاثين لسنة 1979، وتم إدراج بند في جدول أعمالها المؤقت بموجب مقررها رقم 431/34، بيد أن الجمعية العامة لم تنظر في هذا البند إلى غاية دورتها السابعة والأربعين لسنة 1992، ليتم في سنة 1993 بموجب قرار الجمعية العامة رقم 26/48 المؤرخ في 1993/12/23 إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للنظر في

[7] James A Paul. UN Reform: An Analysis,Executive Directive Director, Global Policy Forum,1996,p1.

جميع جوانب مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن[8].

بدأ الفريق العامل مداولاته حول إصلاح مجلس الأمن سنة 1994، وإنتهى تقريره في سنة 2003 والذي إنصب بصورة أساسية على مسألة التمثيل العادل في المجلس وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة، ولتحقيق هذا الهدف تم إقتراح بموجب الوثيق(A/565/59) نموذجين وهما:

1- النموذج الأول: يتضمن زيادة عدد أعضاء المجلس إلى أربعة وعشرون(**24**) عضوا بالإضافة إلى أعضاء دائمين، بإضافة أعضاء دائمين وغير دائمين جدد، إذ يمنح مقعدين (02) دائمين لكل من إفريقيا وآسيا ومقعدا (01) لكل من أوروبا وأمريكا، كما يمنح أربعة (**04**) مقاعد غير دائمة لإفريقيا وثلاثة (**3**) مقاعد لآسيا ومقعدين(02) لأوروبا، وأربعة (**04**) مقاعد لأمريكا، مع **الإبقاء على حق النقض مقتصر على الدول دائمة العضوية حاليا.**

2- النموذج الثاني: يقضي هذا المقترح بعدم إنشاء أي مقعد دائم جديد، ولكن ينشئ فئة جديدة من ثمانية (08) مقاعد قابلة للتجديد مدتها أربعة (04) سنوات، يخصص مقعدين(02) لإفريقيا ومقعدين (02) لآسيا ومقعدين (02) لأوروبا ومقعدين (02) للأمريكيتين، وكذلك إحدى عشر(11) مقعدا غير دائمة مدتها سنتين (02) غير قابلة للتجديد، إذ يعطي المقترح أربعة (04) مقاعد لإفريقيا و ثلاثة (03) لآسيا ومقعد واحد(01) لأوروبا وثلاثة (03) للأمريكيتين على أن يكون عدد أعضاء المجلس بعد توسيعه 24 عضوا[9].

ثانيا: موقف حركة عدم الإنحياز من الإصلاحات المقدمة من طرف الفريق العامل.

أكد مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة **معتز أحمد** نيابة عن حركة عدم الإنحياز، عن أهمية تحقيق نتائج ملموسة في إصلاح مجلس الأمن الدولي بطرق شفافة ومتوازنة دون تحديد مواعيد نهائية إصطناعية خاصة فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بمسألة العضوية والتمثيل الإقليمي وأساليب عمله وعملية صنع القرار بما في ذلك حق النقض.

---

[8] تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه و المسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن ،رقم الوثيقة (A/58/47) متاح ومنشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة www.un.org ،أطلع عليه بتاريخ2021/02/16.

[9] الوثيقة (A/565/59) الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرارات الجمعية العامة لسنة 2003،متاح على موقع الأمم المتحدة www.un.org/arabic/news/story.asp،أطلع عليه بتاريخ 2021/02/15.

في حين أكد السفير المصري في جلسة النقاش التي عقدتها الجمعية العامة حول مسألة التمثيل العادل وزيادة أعضاء مجلس الأمن:" **أن المجلس يجب أن يبقى ضمن صلاحية ووظائفه الممنوحة له من قبل الدول الأعضاء في إطار ميثاق الأمم المتحدة**"[10].

ثالثا: مشروع الإصلاح المقدم من طرف مجموعة الدول الأربعة(البرازيل، ألمانيا، الهند والصين).

قدمت الدول الأربعة المذكورة أعلاه في شهر جويلية 2005 مشروعا لإصلاح مجلس الأمن الدولي يرمي إلى رفع عدد أعضاء مجلس الأمن من 15 إلى 25 عضوا، أي بزيادة عشرة(10) مقاعد منها ستة (06) أعضاء جدد يمنحون مقاعد دائمة غير متمتعة بحق النقض وأربعة (04) مقاعد غير دائمة، وحسب هذا المشروع الإصلاحي فإن الدول التي إقترحت هذا المخطط تحصل على مقاعد دائمة في مجلس الأمن الدولي، في حين يمنح المقعد الخامس إلى دولة إفريقية يقترحها الإتحاد الإفريقي، وبذلك يرتفع عدد الأعضاء الدائمين إلى عشرة(10) دول ولقد حظي هذا المشروع بتأييد واسع من الدول الإفريقية وصل إلى قرابة 40 دولة ، وهي كانت تحتاج إلى 53 صوت من القارة الإفريقية لبلوغ نصاب الثلثين(3/2) من أعضاء الجمعية العامة والتي كانت آنذاك تضم 191 دولة، ويعد مشروع الإصلاح المقدم من طرف الدول الأربعة محاولة منها لإستمالة الدول الإفريقية حيث تعد القارة الوحيدة التي لا تملك عضو دائم في مجلس الأمن الدولي.

ويرى بعض المحللين أن المعارضة التي تعرض لها مشروع الدول الأربعة خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والصين هي التي أفشلته.

رابعا: خارطة الطريق المقدمة من طرف المملكة العربية السعودية.

قدمت المملكة العربية السعودية في سنة 2013، أمام مؤتمر دولي في روما خريطة لإصلاحات مجلس الأمن الدولي مكونة من ست(06) نقاط، وقال وزير الدولة للشؤون الخارجية ورئيس وفد السعودية إلى المؤتمر **الدكتور نزار بن عبيد مدني** في كلمته أمام المؤتمر"أنه إنطلاقا من مبدأ الشفافية ووضوح الرؤية المطلوب الإعتداد بها في معالجة قضية إصلاح مجلس الأمن والأمم المتحدة، يجب أن نحدد منذ البداية ماهية خارطة الطريق التي سوف نتبعها، مبينا أن المملكة العربية تتقدم بخارطة طريق تعتمد على ستة أسس هي :

1- أن يكون الهدف الأساس منه هو تعزيز دور المجلس الدولي في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

[10] كاوة جوهر درويش، مرجع سابق، ص 235.

2- التأكيد على أن أي تغيير في هيكلية المجلس يجب أن يعكس الواقع الحالي والتطورات والمستجدات التي حصلت على الصعيد الدولي ويراعي التمثيل الجغرافي العادل والمتوازي للدول الأعضاء ويحافظ على فعالية وقدرة المجلس على أداء واجباته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

3- إعتبار أن عملية الإصلاح يجب أن تأخذ في الحسبان ترابط القضايا الأساسية الخمس وهي: فئات العضوية، حق النقض، التمثيل الإقليمي، حجم المجلس الموسع، أساليب عمل المجلس وأخيرا العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة بهدف أن يكون المجلس أكثر تفاعلا مع إرادة الجمعية العامة.

4- التأكيد على أن مهمة مجلس الأمن الدولي الأساسية يجب أن تكون منع حدوث نزاعات وصراعات دولية والعمل على تفادي حدوثها، ولهذا فإن أي تغيير في هيكلة المجلس يجب أن يهدف إلى تفعيل دور المجلس لمنع وقوع النزاعات والحروب قبل حدوثها وقبل أن تتفاقم وتسبب في إزهاق الأرواح وتدمير الممتلكات وهدر مقدرات العالم وتعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر.

5- تجنب إتخاذ قرارات أحادية الجانب من قبل الدول الأعضاء في المجلس في التعامل مع النزاعات الدولية مهما كانت حجمها، والحرص على العمل بشكل جماعي تحت مظلة مجلس الأمن والتصرف بموجب قراراته والعمل على تنفيذها، بالإضافة إلى إلزام جميع الدول بذلك على قدم المساواة دون إنتقائية والبعد عن أسلوب الكيل بمكيالين والمعايير المزدوجة، حفاظا على هيبة الأمم المتحدة وضمان إستمرارية مصداقيتها وفاعليتها.

6- إذا كان التوجه هو معالجة الهيكلية فقط دون التعرض للقضايا الموضوعية، ومن بينها على سبيل المثال المطالبة بإلغاء حق النقض، فإن الأهم من ذلك كمرحلة أولية هو التأكد من أن حق النقض لا يستعمل بالنسبة لقرارات لاحقة سبق وأن إتخذها المجلس[11].

المطلب الثاني: محاولات إصلاح مجلس الأمن المقدمة من قبل الباحثين والأكاديميين.

كان للأكاديميين والباحثين المختصين في القانون الدولي دور آخر في تقديم مقترحاتهم من أجل إصلاح مجلس الأمن الدولي، حيث قدمت عدة إقتراحات فمنهم من ركز على العضوية في مجلس الأمن وأهمية التمثيل العادل من خلال زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن الدولي بنوعيه الدائمين وغير الدائمين، ومنهم من تقدم بمقترحات في إصلاح آلية عمل مجلس الأمن وكيفية إتخاذ القرارات من خلال إصلاح نظام التصويت وإيجاد بديل لحق النقض"الفيتو".

[11] السعودية تطرح خارطة طريق لإصلاح مجلس الأمن من ست نقاط ،متاح على الموقع الإلكتروني http://el

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2024 المجلد: الثامن العدد: الأول ص.ص: 534- 547

أولا: الإقتراحات التي قدمت من قبل الباحثين والأكاديميين المهتمين بشؤون القانون الدولي.

إتجهت أغلب الإقتراحات المقدمة إلى ثلاثة إتجاهات وهي:

1-الإتجاه الأول: عرف بصيغة (5+5) ويلخص هذا الإقتراح في إضافة خمسة(**05**) مقاعد دائمة يخصص إثنان (**02**) منها لقوى ذات وزن عالمي، أما الثلاثة (**03**) الأخرى فتخصص لقوى إقليمية تمثل القارات الثلاث(إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية)، بحيث تمنح كل قارة مقعدا دائما في مجلس الأمن الدولي وتضاف خمسة (05) مقاعد غير دائمة أخرى يتم شغلها بالتناوب وفقا للنظام ذاته المتبع حاليا.

2-الإتجاه الثاني: عرف بصيغة (2+3+1+4) ويلخص هذا الإقتراح في منح ألمانيا واليابان مقعدين (02) دائمين من دون حق النقض وثلاثة (03) مقاعد شبه دائمة يتم إختيارها على أساس شبه إقليمي وتخصص للقارات الثلاث (إفريقيا،آسيا وأمريكا اللاتينية) ومقعد واحد (01) يخصص لقوة ذات وزن عالمي، يتم شغله بالإقتراع العام من جانب الدول الأعضاء، إضافة إلى أربعة (04) مقاعد غير دائمة يتم شغلها بالتناوب وفقا للنظام المعمول به حاليا.

3-الإتجاه الثالث: عرف **بصيغة** (5+5) ويلخص هذا الإقتراح في إضافة خمسة (05) مقاعد دائمة يتم شغلها جميعا بالتناوب، بحيث يشغل إثنان(02) منها وفقا لمعايير عالمية، وثلاثة (03) وفقا لمعايير إقليمية، على أساس مقعد (01) واحد لكل من القارات الثلاث (إفريقيا، آسيا و أمريكا اللاتينية)، مع ضرورة تعديل الميثاق لكي ينص على تسمية الدول التي يمكن أن تتناوب على هذه المقاعد، إضافة إلى خمسة (05) مقاعد غير دائمة يتم تناوبها وفقا للنظام المعمول به حاليا[12].

ثانيا: رؤية الباحثين والأكاديميين لمشروع إصلاح مجلس الأمن الدولي.

يرى الباحثين والأكاديميين أن إصلاح مجلس الأمن الدولي لا يتحقق من خلال توسيع العضوية فقط،بل يجب ربط هذا التوسيع بإصلاحات أخرى تساعد في تحسين أداء المجلس بإتجاه قضايا الشعوب وخدمة أهداف الأمم المتحدة[13]،فمسألة توسيع عضوية المجلس، وخصوصا غير الدائمة مع بقاء التهميش

[12] حسن نافعة، إصلاح مجلس الأمن ،فرصة الدول العربية في مقعد دائم ، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 316، جويلية 2005، ص 117.

[13] كاوة جوهر درويش، مرجع سابق ، ص 240.

والتحجيم لدور هؤلاء الأعضاء وبقاء شروط وقواعد عمل المجلس كما هي لن تكون أكثر من إصلاح إجرائي مجرد أو معزول جاء في إطار مواكبة تلك الزيادة الحاصلة في عدد أعضاء الأمم المتحدة.

أما إذا رافقت هذا التوسيع إصلاحات أخرى تصيب طبيعة وإختصاصات ودور هذه العضوية وعملية إتخاذ القرار وأسلوب عمل المجلس ومسألة حق النقض مثلا، فعندها فقط يكون لتوسيع المجلس معنى ومردود إيجابي واضح، لأن الزيادة تكون زيادة نوعية لا مجرد أرقام أو ديكور، وفي هذا الإطار يعد من أسباب عدالة التوزيع وشمولية التمثيل أن يكون للدول النامية– الفئة الأكبر في الأمم المتحدة – تمثيل في العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، على سبيل التناوب بينها أو على أسس مناطقية أو إقليمية، وقد يفسح هذا المجال في ترسيخ وجود مقعد دائم للدول العربية[14].

الخاتمة:

في نهاية هذه المقال، يستحسن أن نقدم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لموضوع المحاولات الدولية لإصلاح مجلس الأمن الدولي، وندلي ببعض الإقترحات التي من شأنها أن تساعد على فهم و تحليل المحاولات الدولية لإصلاح مجلس الأمن الدولي.

النتائج :

1- إن مسألة إجراء تغييرات أو تعديلات إصلاحية على مجلس الأمن الدولي هو أمر مرتبط إلى حد بعيد بإجراء تعديلات على مواد ميثاق المنظمة الدولية من إضافات أو حذف أو إعادة النظر في الميثاق نفسه، وهذا لا يمكن أن يتم من الناحية العملية والقانونية إلا بموافقة جميع الدول الدائمة في مجلس الأمن وذلك إستنادا إلى المواد 108 و109 من الميثاق.

2- مجمل المشاريع المقدمة لإصلاح مجلس الأمن الدولي تمثل إستجابة لمطلب إدخال المزيد من الممارسة الديمقراطية على العلاقات الدولية، بهدف إقامة مجتمع دولي أكثر عدالة وإنصاف وخالي من الحروب والتناحر والإقتتال.

3- فشل مشاريع إصلاح مجلس الأمن الدولي يعود أساسا إلى عدم نجاح التوفيق بين مقتضيات الديمقراطية، أي إشراك أكبر عدد من دول المنظومة الدولية في إتخاذ القرار، وبين مقتضيات الفعالية والتي تتطلب تحويل الصلاحيات لعدد قليل نسبيا من الدول.

الإقترحات:

[14] سفيان لطيف علي، مرجع سابق، ص 60.

من أجل تعزيز المحاولات والجهود الدولية لإصلاح مجلس الأمن الدولي، نقترح ما يلي:

1- نوصي بأن يترتب على إصلاح مجلس الأمن الدولي، أن يشارك في إتخاذ القرار من يقدمون أكبر المساهمات في الأمم المتحدة ماديا وعسكريا وديبلوماسيا وخصوصا من حيث المساهمات في الميزانيات المقررة للأمم المتحدة.

2- نوصي بأن يكون أي تغيير في هيكلية المجلس يجب أن يعكس الواقع الحالي والتطورات والمستجدات التي حصلت على الصعيد الدولي، ويراعي التمثيل الجغرافي العادل والمتوازي للدول الأعضاء ويحافظ على فعالية وقدرة المجلس على أداء واجباته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

3- نوصي بالإسراع في إصلاح مجلس الأمن الدولي لمواكبة التطورات الحاصلة في مفهوم حفظ السلم والأمن الدولي والتوسع الكبير في مفهومه، هذا من جهة ومن جهة أخرى مسايرة التغييرات التي يعرفها المجتمع الدولي المعاصر، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تعديل طريقة العمل والتمثيل العضوي فيه، إلغاء العضوية الدائمة و إعتماد طريقة تصويت جديدة تسمح بإتخاذ قرارات متوازنة تسمح بحفظ السلم والأمن الدوليين بمفهومهما الواسع.

قائمة المصادر والمراجع:

- أولا : الكتب:

1- غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، دراسة تاريخية تحليلية تقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته "مع التركيز على عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994.

2- نافعة وعبد العال ،التنظيم الدولي، القاهرة مكتبة دار الشروق الدولية، 2002.

3- كاوة جوهر درويش، نظام التصويت في مجلس الأمن وأثره في حقوق الإنسان، منشورات زين الحقوقية، بيروت لبنان، 2016.

ثانيا: البحوث العلمية :

1 - صابرين عبد الرحمان القريناوي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي الجديد، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت فلسطين،2008.

2- سفيان لطيف علي، التعسف في إستعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية،2012.

ثالثا: المقالات العلمية :

1- حسن نافعة، إصلاح مجلس الأمن، فرصة الدول العربية في مقعد دائم، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 316، جويلية 2005.

رابعا: مواقع الإنترنيت:

1- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (في جو من الحرية أوسع:صوب تحقيق التنمية ،والأمن وحقوق الإنسان للجميع)،الوثيقة A/59/2005، ،متاح على الموقع الرسمي للأمم المتحدة :www.un.org

2- تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن ،رقم الوثيقة (A/58/47) متاح ومنشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة www.un.org .

3- الوثيقة (A/565/59) الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرارات الجمعية العامة لسنة 2003، متاح على موقع الأمم المتحدةwww.un.org/arabic/news/story.asp.

4- السعودية تطرح خارطة طريق لإصلاح مجلس الأمن من ست نقاط، متاح على الموقع الإلكتروني http://el

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- James A Paul. UN Reform: An Analysis,Executive Directive Director, Global Policy Forum,1996.

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

- 'awalan : alkutub:

1- ghadban mabrukun, altanzim alduwlia walmunazamat alduwaliata, dirasat tarikhiat tahliliat taqyimiat litatawur altanzim alduwalii wamunazamatih "mae altarkiz ealaa eusabat al'umam wamunazamat al'umam almutahidati", diwan almatbueat aljamieiati, aljazayir,1994.

2- nafieat waeabd aleal ,altanzim alduwali, alqahirat maktabat dar alshuruq alduwliati, 2002.

3- kawt jawhar darwish, nizam altaswit fi majlis al'amn wa'atharih fi huquq al'iinsani, manshurat zayn alhuquqiati, bayrut lubnan, 2016.

thania: albuhuth aleilmiat :

1 - sabrin eabd alrahman alqirinawi, dawr al'umam almutahidat fi alnizam alduwalii aljadidi, dirasat muqaranati, mudhakirat majistir fi aldirasat alduwaliati, jamieat birzit filastin,2008.

2- sifyan latif ealay, altaeasuf fi 'iistiemal haqi alnaqd fi majlis al'amn alduwali, risalat majistir muqadimatan 'iilaa kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati, jamieat bayrut alearabiati,2012.

thalitha: almaqalat aleilmiat :

1- hasan nafieatin, 'iislah majlis al'amni, fursat alduwal alearabiat fi maqead dayimi, majalat almustaqbal alearabii markaz dirasat alwahdat alearabiat, aleadad 316, juiliat 2005.

rabiea: mawaqie al'iintirnit:

1- taqrir al'amin aleami lil'umam almutahida (fi jaw min alhuriyat 'awsaea:sub tahqiq altanmiat ,wal'amn wahuquq al'iinsan liljamiea),alwathiqat A/59/2005, ,mtah ealaa almawqie alrasmii lil'umam almutahidat :www.un.org

2- 2- taqrir alfariq aleamil almaftuh bab aleudwiat almaenii bimas'alat altamthil aleadil fi majlis al'amn waziadat eadad 'aedayih walmasayil al'ukhraa almutasilat bimajlis al'amn ,raqm alwathiqa (A/58/47) mutah wamanshur ealaa almawqie alrasmii lil'umam almutahidat www.un.org .

3- alwathiqa ((A/565/59 aljameiat aleamat lil'umam almutahidati, qararat aljameiat aleamat lisanat 2003, mutah ealaa mawqie al'umam almutahidatiwww.un.org/arabic/news/story.asp.

4- alsaeudiat tatrah kharitat tariq li'iislah majlis al'amn min siti niqati, mutah ealaa almawqie al'iiliktrunii http://el